دور الانضباط المالي في تقليل حجم الدين العام في العراق

غفران حاتم علوان[1] و ممدوح اياد علي التميمي[2]

[1] قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق
[2]باحث اقتصادي، ماجستير في العلوم الاقتصادية

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر الانضباط المالي على الدين العام في العراق، اذ ينطلق البحث من فرضة مفادها "ان الانضباط المالي يؤدي الى تقليل حجم الدين العام في العراق"، اذ تم تحليل القواعد المالية في العراق بالإضافة الى تحليل الدين العام لمعرفة مدى تحقيق الانضباط المالي والاثر اذي يتركه في الدين العام خلال مدة البحث (2004-2021)، استنتج البحث ان دور الانضباط المالي كان ايجابياً اذ ان تحقيق الانضباط المالي من خلال تطبيق القواعد المالية يؤدي الى تقليل حجم الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) من خلال نتائج الأسلوب الكمي القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL).

مفاتيح الكلمات: الانضباط المالي، القواعد المالية، الموازنة العامة، الدين العام.

1.المقدمة

ان العديد من الدول في العالم تعاني من اتساع حجم الدين العام فيها نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها، فضلا عن معظم الدول المقصودة يرتفع بها الانفاق الاستهلاكي، الامر الذي يزيد العبء على الحكومة والاجيال القادمة، بالشكل الذي يؤدي الى اضعاف عملية النمو الاقتصادي. ولعل العراق من ابرز الدول التي يرتفع بها حجم الدين العام فيها، يمكن تقليص حجم الدين العام في العراق بما يحقق الاستدامة المالية له يتعين تحقيق الانضباط المالي، من خلال التحكم في أوجه الانفاق العام بحيث يتجه إلى الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، و يقلل لجوءها للاستدانة، ويخفف عبء الدين العام على الأجيال القادمة، ولتوضيح العلاقة بين الانضباط المالي والدين العام في العراق سيتم التعرف على الانضباط المالي والقواعد المالية فضلا عن الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي)، بالإضافة الى استخدام الأسلوب الكمي القياسي لمعرفة دور الانضباط المالي والقواعد المالية في تقليل حجم الدين العام بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL).

2.الانضباط المالي والقواعد المالية

ان الانضباط المالي يعد من اهم الموضوعات التي اهتم بها معظم دول العالم، نتج ذلك مما عانته تلك الدول من اختلالات مالية، بالإضافة الى ضعف قدرتها على نقل مواردها المالية بين الاستخدامات المختلفة بما يحقق الأهداف المطلوبة.

2.1 مفهوم الانضباط المالي واهميته

يشير مفهوم الانضباط المالي الى ضرورة عدم تجاوز الانفاق العام الكلي الكميات المخططة له في الموازنة العامة، بصيغة أخرى ان المقصود بالانضباط المالي هو ان لا يتجاوز العجز المالي نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي، أي يجب ان يتم تقدير كميات الانفاق العام وفق الإمكانات المالية وليس وفق الاحتياجات المالية، ان ما يتوجب الإشارة اليه ان درجة الانضباط المالي تعد من اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (محمد، حميد، 2018)، يكون ذلك من خلال عمل الانضباط المالي على فرض قيود على المجاميع الرئيسة مثل، اجمالي الإيرادات العامة، اجمالي الانفاق العام، والتوازن المالي ومن خلال تطبيق ذلك يصبح البلد في افضل حالاته بالنسبة للأداء المالي ولتطبيق ذلك من الضروري لابد من اجراء سياسي واقعي(Kaya,Sen,2013). اما أهمية الانضباط المالي فتظهر في العديد من العوامل أهمها في ما يلي:

1. يعمل الانضباط المالي على تعزيز عملية النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لما يؤديه من دور فعال في تخفيض العجز المالي في الموازنة العامة (علي، احمد، 2020).

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

2. يساعد على تمكين الدولة من تجاوز التخلف في نظامها المالي وزيادة معدلات التضخم فيها نتيجة للازمات الاقتصادية التي يمر بها العالم، ذلك من خلال تبني تلك الدول برامج اقتصادية تستند الى الانضباط المالي الى جانب اتخاذ سياسات نقدية ومالية تقليدية (سمك، 2021).
3. يمكن من خلاله تقييد السياسة المالية التوسعية التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام.
4. يعمل الانضباط المالي على مساعدة الدولة في تعديل سياساتها المالية بما يؤدي الى تقليص حجم العجز المالي الذي يؤدي الى لجوء الدولة الى الدين العام.
5. يعد تحقيق الانضباط المالي حلاً في مواجهة الازمات الاقتصادية كما انهُ أفضل من اتباع سياسات تقشفية اقتصادية واللجوء الى فرض المزيد من الرسوم والضرائب مما يضمن تخفيض حجم الدين العام.

2.2 قواعد الانضباط المالي

2.2.1 قاعدة الانفاق العام: تكون الغاية من هذه القاعد هو وضع حد لاجمالي الانفاق العام، أي ان يمثل الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مئوية معينه، تتتراوح مدة هذه القاعدة في الغالب بين 3-5 سنوات، وتكمن أهمية هذه القاعدة في تخفيض حجم الدين العام وتضييق سبل اتساعه من خلال ضبط الانفاق العام (العاني،2018)
20).

2.2.2 قاعدة الإيرادات العامة: تمثل هذه القاعدة تحديد قيود للمستوى الأعلى والادنى من اجمالي الإيرادات العامة المتوقعة، فكما تستخدم النفقات العامة كمقياس لوجود الانضباط المالي يمكن ان تستخدم الإيرادات العامة كذلك لمعرفة مدى درجة الانضباط المالي في بلد معين، اذ ان اجمالي الانفاق العام يحدد بناء على مقدار الإيرادات العامة التي يمكن ان تحصل عليها الحكومة باعتبار ان الإيرادات تمثل الممول الأساس للانفاق العام، لذلك يمكن اعتبار استدامة الإيرادات العامة وسلة مهمه لتحقيق الانضباط المالي (فرج، عبداللطيف، 2018).

2.2.3 قاعدة توازن الموازنة: ان الهدف من قاعدة توازن الموازنة هو تخفيض العجز في الموازنة العامة الى مستوى معين، يكون ذلك عن طريق اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام وزيادة فاعليته، وقد حددت معاهدة (ماستريخت) النسبة المئوية المقبولة للعجز في الموازنة العامة بحد اقصى يجب ان لا تتجاوز نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي (الحاروني، محمد،2011)، ان المحافظة على تنظيم مستوى العجز يكون الهدف الرئيس منه هو ضمان تحقيق الاستدامة المالية اذ ان زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة يؤدي الى تقليل تأثير الانفاق العام على مستوى الطلب الكلي مما يؤدي ذلك الى خفض فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن جهة أخرى ان تقليل نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (0.25-0.5%)(Branch,Adderley:2007; Al-Delawi & Ramo, 2020).

2.2.4 قاعدة الدين العام: تستخدم هذا القاعدة الدين العام نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى تحقيق الانضباط المالي في بلد ما من عدم تحقيقه، ان معاهدة (ماستريخت) للاتحاد الأوربي حددت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي يجب ان لا تتجاوز نسبة (60%) من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الانضباط المالي، اذ ان الدولة التي تفتقد للانضباط المالي يؤدي ذلك الى زيادة اجمالي الانفاق العام الذي يؤدي الى زيادة العجز المالي في الموازنة العامة، الامر الذي يستدعي زيادة حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) مما يعني زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (فيصل، واخرون،2023).

2.2.5 القاعدة الذهبية: تهدف هذه القاعدة الى عدم السماح بعملية الاقتراض، الا في حالات معينة بمعنى ان تكون عملية الاقتراض خلال مدة اقتصادية محدده، ويكون الهدف من ذلك الاقتراض هو تمويل المشاريع الاستثمارية التي يمكن ان يستفاد منها في المستقبل أي ان تكون المشاريع ذات جدوى ومدره للنقد أي محققه للعوائد المالية (احمد، واخرون،2021).

يفهم مما سبق ان الانضباط المالي يعد مقياس لقدرة السياسة المالية في السيطرة على كميات الانفاق العام، ومن ثم تكون أحد اهم اهداف الانضباط هي ضبط الموازنة العامة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع فعاليته وكفاءته.

3. الدين العام

ان من أسباب زيادة حجم الدين العام هو عدم كفاءة الموازنة العامة للعديد من الدول، ذلك من خلال عدم توزيع الموارد المالية بصورة مناسبة بين القطاعات مما يؤدي الى زيادة الانفاق العام على الجوانب الاستهلاكية بدلا من الجوانب الاستثمارية، كذلك ان زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأسباب عديده منها تحقيق الرفاهية الاجتماعية فضلا عن محاولة تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول ورفع المستوى المعاشي للأفراد كل تلك الأسباب تؤدي الى زيادة النفقات العامة بالشكل الذي يجعل الإيرادات العامة في حالة قصور عن تغطية تلك الزيادة في الانفاق العام مما يؤدي الى البحث عن مصادر تمويل جديده وهنا تبرز أهمية الدين العام لسد او تغطية العجز المالي الناتج عن زيادة الانفاق العام(رشيد، واخرون ،2021). ومن أسباب زيادة الانفاق العام تتمثل في الاسراف والتبذير في المظاهر الكمالية وزيادة رواتب كبار الموظفين أيضا الارتفاع الكبير في النفقات العسكرية كنتيجة لزيادة الحروب من خلال زيادة استيراد الأسلحة وصيانتها وكذلك الاستعانة بالخبرات الأجنبية كل تلك العوامل تؤدي الى زيادة النفقات العامة لتصبح الإيرادات عاجزه عن تغطيتها مما يولد أعباء كبيرة على الاقتصاد ويؤدي ذلك بمجملة الى عجز في موازنة البلد المعني واللجوء الى الدين العام سواء كان دين داخلي او خارجي (طالب، 2018:).

يعتبر الدين العام أداة من خلالها تمكن الحكومة من الحصول على أموال إضافية من اجل تغطية العجز المالي في الموازنة العامة او من اجل دعم الجهد الاستثماري في نشاط اقتصادي معين (مرزوك ،حمزة،2021)، كذلك عند استخدام الدين العام بطريقة سليمة وصحيحة يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للبلد المعني بما يسمح لقيام الدولة بمشاريع جديدة كبناء الجسور والطرق الجديدة، فضلا عن تحسن المستوى التعليمي والصحي، وتوفير المعاشات التقاعدية، ذلك يؤدي الى تحفيز الافراد على الانفاق بدلا من الادخار للتقاعد، ويعزز هذا الانفاق من قبل الافراد النمو الاقتصادي.

3.1 . أنواع الدين العام

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

3.1.1 الدين العام الخارجي: يتمثل هذا النوع من الدين العام في عدم قدرة الدولة على الإيفاء بألتزاماتها المالية من مصادرها المحلية فتلجأ الى الجهات الخارجية للحصول على التمويل اللازم، ومن أسباب اللجوء الى الدين العام الخارجي تتمثل في:

3.1.1.1. عدم قدرة الموارد المحلية على سد الالتزامات المالية لدولة معينه، في الغالب تحدث في الدول النامية كون ان اغلب فئات المجتمع الميل الحدي للادخار منخفض.

3.1.1.2. عجز الموازنة العامة وانخفاض حجم الادخار مقارنة مع الاستثمار.

3.1.1.3. عجز الحساب الجاري بالمقارنة مع حجم تدفقات الأموال الصافية.

3.1.1.4. هروب رأس المال الى الخارج عن طريق الاستثمار المباشر او عن طريق التسرب الرأسمالي الى خارج الحدود.

3.1.2. الدين العام الداخلي: اما هذا النوع من الدين العام فيتمثل قيام الدولة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين او المعنويين في داخل الدولة بمعنى اخر اجمالي الدين المترتب على ذمة الحكومة او الهيئات والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني وفي حالة هذا الدين يتم طرح سندات القرض في الداخل بالعملة المحلية.

4. تحليل الموازنة العامة في العراق (2004-2021)

ان الموازنة العامة في العراق ومن خلال معطيات الجدول **(1)** نلاحظ انها خلال مدة الدراسة (2004-2021) قد حققت فائض مالي في اغلب السنوات باستثناء بعض السنوات وهي (2020,2019,2016,2015,2014,2013,2009) ويرجع سبب تحقيق الفائض الى أسباب عديده منها رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق كذلك ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه ذلك أدى الى زيادة الإيرادات النفطية بشكل خاص وزيادة الإيرادات العامة بشكل عام، اما خلال السنوات (2013،2014،2015،2016) فقد حققت الموازنة العامة عجزاً بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض أسعار النفط من جهة والحرب على الإرهاب من جهة أخرى مما سبب ذلك ارتفاع الانفاق العام ولاسيما الانفاق العسكري، ان الموازنة العامة في العراق قد حققت فائض مالي في السنوات (2004-2008) فضلاً عن المدة (2011-2012) كذلك خلال عامي (2017-2018) بالإضافة الى عام (2021) الى ان ذلك لم يؤدي الى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بسبب اخفاق السياسة المالية في تحقيق ذلك واتجاه الموازنة العامة الى زيادة الانفاق الجاري واستمرار زيادة الطلب الاستهلاكي أدى الى عدم الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة في تلك السنوات ذلك أدى الى ضعف الاقتصاد العراقي بسبب ضعف التخصيص بالنسبة للأنفاق الاستثماري، ان سبب تحقيق الفائض المالي في كل تلك السنوات بسبب زيادة الإيرادات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط وذلك لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية لذلك نرى وبصورة واضحة في الشكل (9) تحرك المنحنى نحو الأعلى محققاً قيم موجبة بسبب تحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة، قد حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً في عام (2009) فضلا عن خلال الفترة (2013-2016) وكذلك في عامي (2019-2020) يعود سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط فضلا عن العوامل الداخلية المتمثلة بالحرب على الإرهاب وزيادة الانفاق العسكري مما أدى الى زيادة الانفاق العام ونرى ذلك بصورة واضحة في الشكل وتحرك المنحنى نحو الأسفل محققاً قيم سالبة بسبب تحقيق العجز المالي في الموازنة العامة.

الجدول (1) تحليل الموازنة العامة في العراق للفترة (2004-2021)/ مليون دينار

1	2	3	4=3-2	5
2004	31,521,427	32,988,580	1,467,423	.....
2005	30,831,124	40,435,740	9,604,616	5.54
2006	37,494,608	49,055,545	11,560,937	0.20
2007	39,307,836	54,964,848	15,657,012	0.35
2008	67,277,181	80,641,041	13,363,860	-0.14
2009	55,589,062	55,243,525	345,537-	-1.02
2010	70,134,201	70,178,223	44,022	1.12-
2011	78,757,665	108,807,390	30,049,725	681.60
2012	105,139,574	119,817,223	14,677,649	51.15-
2013	119,127,555	113,840,075	5,287,480-	1.36-
2014	125,321,075	97,618,557	27,702,518-	4.23
2015	70,397,515	66,470,252	3,927,263-	85.82-
2016	67,067,437	54,409,270	12,658,167-	2.22
2017	75,490,115	77,335,955	1,845,840	114.58-
2018	80,873,189	106،569,843	25,696,654	1292.13
2019	111,723,523	107,566,995	4,156,528-	116.17-
2020	76,082,442	63,199,689	12,882,753-	2.09
2021	102,849,659	109,081,464	6,231,805	148.37-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

1. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متعددة(2004-2021)

الشكل (1) صافي الموازنة (العجز او الفائض) في الموازنة العامة للمدة 2004-2021

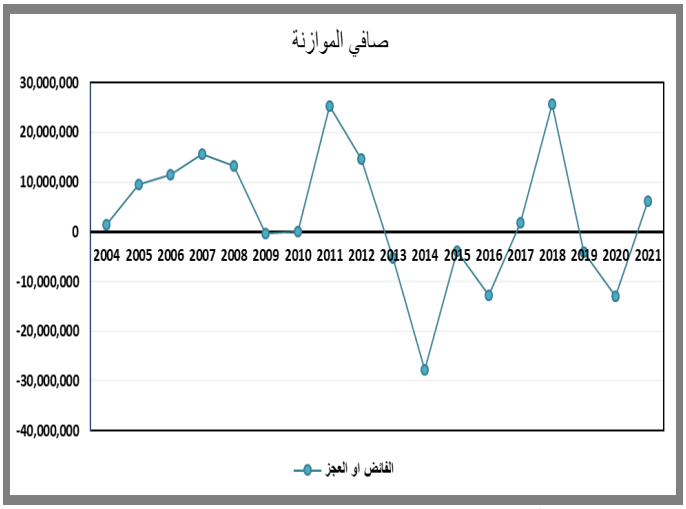

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

4.1 تحليل القواعد المالية

العراق شأنه في ذلك شأن الدول النامية الأخرى اذ تعتمد موازنته العامة على الإيرادات النفطية لذلك فأن من الضروري اللجوء الى الانضباط المالي لكونه يساعد على تقليل عجز الموازنة العامة من خلال ضبط النفقات وتخفيض الديون والاعباء المترتبة عليها، ويمكن معرفة مدى تطبيق الانضباط المالي في العراق من خلال تحليل مدى الالتزام بالقواعد المالية التي تم تحديدها من قبل (معاهدة ماستريخت) في العراق خلال مدة البحث (2004-2021)، اذ يمكن تحليل مدى الانضباط المالي في العراق من خلال القواعد المالية وكالاتي:

الجدول (2) القواعد المالية في العراق للمدة 2004-2021

السنوات	GDP/ الدين العام (%3)	الايرادات النفطية %60	الدين العام (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %100)	
2004	2.8	360.6	104.65	37
2005	13.1	209.6	131.15	253
2006	12.1	120.5	130.83	449
2007	14.0	88.0	139.83	238
2008	8.5	51.4	119.86	89
2009	-0.3	64.0	99.38	-4
2010	0.0	46.8	100.06	0.3
2011	13.8	36.4	138.15	169
2012	5.8	29.0	113.96	50
2013	-1.9	26.6	95.56	-13
2014	-10.4	29.2	77.89	-78
2015	-2.0	51.0	94.42	-21
2016	-6.4	62.3	81.13	-80
2017	0.8	56.6	102.45	11
2018	9.6	46.2	131.77	186
2019	-1.5	42.0	96.28	-17
2020	-6.4	75.6	83.07	-401
2021	2.1	53.9	106.06	47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

1. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متعددة(2004-2021)

2. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة (2004-2021)

ان الاقتصاد العراقي ومن خلال تحليل القواعد المالية طوال مدة البحث (2004-2021) قد حقق مؤشرات إيجابية الا انها لا تعكس واقع الاقتصاد، بل انها لا تدل على الانضباط المالي للحكومة ضمن الموازنة العامة بقدر ما تعكس اعتماد العراق على الإيرادات النفطية اذ ان المؤشرات الإيجابية للقواعد المالية سببها الإيرادات النفطية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه نتيجة زيادة الطلب العالمي، ويمكن تأكيد ذلك من خلال النظر الى الأعوام التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعاره، قد تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات مالية بمجرد انخفاض أسعار النفط مما يدل على انهُ اقتصاد هش يعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية.

5. تحليل الدين العام في العراق للمدة (2004-2021)

يمثل الدين العام كل الديون على الحكومة والتي يتوجب عليها دفعها ودفع فوائدها عند تاريخ الاستحقاق الى من قام بإقراضها، ويمكن تحليل اتجاهات الدين العام في العراق من خلال تتبع مسار كل من الدين الخارجي والداخلي، نلاحظ من خلال الجدول (3) تتطور مسار الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق خلال المدة (2004-2021)، اذ بلغ اجمالي الدين العام نحو (191,946,839) مليون دينار في عام 2004 بسبب سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية، في حين شهد اجمالي الدين العام انخفاضاً في السنوات اللاحقة حتى بلغ نحو (80,763,428) مليون دينار في عام 2008 ويعزى سبب الانخفاض الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالإضافة الى زيادة الأسعار النفطية مما ترتب عنها زيادة الإيرادات، بينما ارتفع الدين العام وبلغ نحو (83,652,179) مليون دينار نتيجة الى تداعيات الازمة المالية العالمية، استمر اجمالي الدين العام بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة حتى بلغ نحو (77,648,255) مليون دينار في عام 2014، في حين عاد الدين العام للارتفاع حتى بلغ نحو (118,323,348) مليون دينار في عام 2018، بينما شهدت قيمة الدين العام انخفاضاً في عام 2019 اذ بلغت نحو (118,323,348) مليون دينار، اما في عام 2021 فقد بلغت قيمة الدين العام حوالي (162,517,274) مليون دينار

الجدول (3) الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق للمدة 2004-2021/ مليون دينار

السنوات	1	3	5	5 /1	5/3
				6	7
2004	5,925,061	186,021,778	191,946,839	3.09	96.91
2005	6,225,578	147,896,256	154,121,834	4.04	95.96
2006	5,645,390	109,576,098	115,221,488	4.90	95.10
2007	5,193,705	92,868,745	98,062,450	5.30	94.70
2008	4,455,569	76,307,859	80,763,428	5.52	94.48
2009	8,434,049	75,218,130	83,652,179	10.08	89.92
2010	9,180,806	66,720,420	75,901,226	12.10	87.90
2011	7,446,859	71,682,390	79,129,249	9.41	90.59
2012	6,547,519	67,285,196	73,832,715	8.87	91.13
2013	4,255,549	68,466,354	72,721,903	5.85	94.15
2014	9,520,019	68,128,236	77,648,255	12.26	87.74
2015	32,142,805	67,060,070	99,202,875	32.40	67.60
2016	47,362,251	75,386,500	122,748,751	38.58	61.42
2017	47,687,796	77,787,920	125,475,716	38.01	61.99
2018	41,822,918	82,319,440	124,142,358	33.69	66.31
2019	38,331,548	79,991,800	118,323,348	32.40	67.60
2020	64,246,559	87,898,275	152,144,834	42.23	57.77
2021	69,912,394	92,604,880	162,517,274	43.02	56.98

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، سنوات متعددة (2004-2021)

الشكل (2) اجمالي الدين العام في العراق للمدة 2004-2021

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

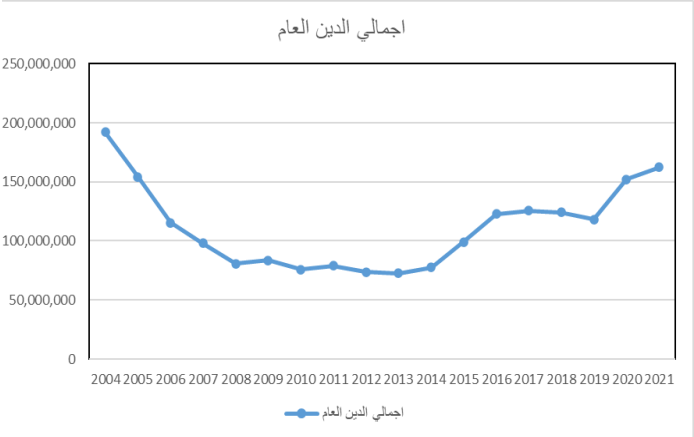

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (3)

5.1. تحليل الدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2021)

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان الدين الداخلي بلغ نحو (186,021,7) مليون دينار في عام 2004 بنسبة مساهمة في اجمالي الدين العام بلغت نحو (3.09%)، بينما ارتفعت قيمة الدين الداخلي خلال عام 2005 لتبلغ نحو (6,225,578) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ نحو (5.07%)، في حين شهدت قيمة الدين الداخلي انخفاضاً خلال السنوات اللاحقة لتبلغ نحو (4,455,569) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ نحو (-14.21%) ويعزى سبب الانخفاض ارتفاع قدرة الدولة على ايفاء ديونها وما يترتب عليها من فوائد وذلك ناتج عن تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة العوائد النفطية فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة منه وارتفاع أسعاره، بينما شهدت قيمة الدين الداخلي ارتفاعاً خلال عامي (2009-2010) اذ بلقت قيمته على التوالي نحو (8,434,049، 9,180,806) ويعود سبب ذلك الى اثر الازمة المالية العالمية، اما خلال الأعوام (2011-2012-2013) فقد انخفضت قيمة الدين الداخلي لتبلغ على التوالي (7,446,859، 6,547,519، 4,255,549) مليون دينار ويرجع سبب الانخفاض الحاصل في قيمة الدين الداخلي الى قيام وزارة المالية بتسديد جزء من أقساط الدين وفوائده المترتبة عليه، في حين شهدت قيمة الدين الداخلي ارتفاعاً خلال المدة (2014-2017) اذ بلغت نحو (9,520,019) مليون دينار في عام 2014 وارتفعت لتصل الى نحو (32,142,805) مليون دينار في عام 2015 حتى وصلت الى نحو (47,687,796) مليون دينار عام 2017 ويعود سبب الارتفاع في قيمة الدين الداخلي خلال هذه المدة الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين مزدوجة والتي تتمثل في انخفاض الإيرادات النفطية الناتجة عن الانخفاض الحاصل في أسعاره، فضلاً عن الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق، والذي أدت الى زيادة الانفاق العسكري مما أدى الى قيام الحكومة بالاقتراض الداخلي وذلك من خلال اصدار (السندات الحكومية*) وحوالات الخزينة، بينما انخفضت قيمة الدين الداخلي خلال عامي (2018-2019) ليبلغ على التوالي نحو (41,822,918، 38,331,548) مليون دينار ويعزى سبب الانخفاض الى قيام وزارة المالية بتسديد الدين وفوائده، حيث قامت وزارة المالية بتسديد (الدفعة الأولى) من الدين المتبقي لصالح البنك المركزي فضلاً عن الحصول على موافقة البنك المركزي على تسديد مبالغ الفوائد عن الدين القديم في عام 2015 على شكل دفعتين متساويتين خلال عامي 2018 و2019 (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019، 51)، اما في عام 2020 فقد ارتفعت قيمة الدين الداخلي لتبلغ نحو (64,246,559) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ نحو (67.61%) ويرجع سبب الارتفاع الى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط مما دفع الحكومة اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة ويعود سبب ذلك الى تفشي وباء كورونا الذي أدى الى تعطل الاقتصاد العالمي، بينما استمر الارتفاع في قيمة الدين الداخلي لتبلغ نحو (69,912,394) مليون دينار في عام 2021 ويعزى سبب الارتفاع الحاصل الى زيادة الالتزامات المالية للدولة بعد ازمتي تفشي وباء كورونا والانخفاض في أسعار النفط.

الجدول (4) الدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2021)/ مليون دينار

	5,925,061	...
	6,225,578	5.07
	5,646,390	-9.32
	5,193,705	-8.00
	4,455,569	-14.21
	8,434,049	89.29
	9,180,806	8.85
	7,446,859	-18.89
	6,547,519	-12.08
	4,255,549	-35.01
	9,520,019	123.71
	32,142,805	237.63
	47,362,251	47.35
	47,687,796	0.69
	41,822,918	-12.30
	38,331,548	-8.35
	64,246,559	67.61
	69,912,394	8.82

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، سنوات متعددة (2004-2021)

5.2. تحليل الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2021)

بلغت قيمة الدين الخارجي نحو (186,021,778) مليون دينار في عام 2004 وكانت نسبة المساهمة في الدين العام نحو (96.91%)، في حين انخفضت قيمة الدين الخارجي في السنوات اللاحقة وصولاً الى عام 2010 اذ بلغ نحو (66,720,420) مليون دينار بنسبة مساهمه في اجمالي الدين العام بلغت نحو (87.90%)، ويعزى سبب انخفاض قيمة الدين الخارجي خلال تلك المدة الى رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق فضلاً عن تطبيق إجراءات اتفاقية (دول نادي باريس**) التي بموجبها تم إطفاء ما نسبة حوالي 80% من الدين المترتب على العراق، بينما شهد عام 2011 ارتفاعاً في قيمة الدين الخارجي اذ بلغ نحو (71,682,390) مليون دينار بنسبة نمو بلغت نحو (7.44%) ويعود سبب الارتفاع بشكل أساس الى ارتفاع قيمة القروض الجديدة بنسبة بلغت (33.7%) عن عام 2010، فضلاً عن ارتفاع قيمة قروض إعادة الجدولة بنسبة بلغت نحو (13.3%) عن عام 2010 (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2011، 43)، عادت قيمة الدين الخارجي للانخفاض وبلغت نحو (67,285,196) مليون دينار في عام 2012 بنسبة مساهمة في اجمالي الدين العام

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

بلغت نحو (91.13%) ويرجع سبب الانخفاض الى انخفاض قيمة القروض الجديدة كذلك انخفاض قيمة قروض إعادة الجدولة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2012، 47) في حين شهد الدين الخارجي ارتفاعاً اذ بلغ نحو (68,466,354) مليون دينار في عام 2013 ويعزى سبب الارتفاع الى ارتفاع قيمة القروض الجديدة بنسبة بلغت نحو (207.5%) مقارنة مع العام السابق والتي تمثل قرض صندوق النقد الدولي (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2013: 64)، بينما شهدت قيمة الدين الخارجي انخفاضاً خلال عامي (2014- 2015) اذ بلغت على التوالي نحو (68,128,236، 67,060,070) مليون دينار ويرجع سبب الانخفاض بشكل أساس الى انخفاض قيمة قروض إعادة الجدولة، في حين شهدت قيمة الدين الخارجي ارتفاعاً خلال السنوات اللاحقة وصولاً الى عام 2018 اذ بلغت فيه نحو (82,319,440) مليون دينار وبنسبة مساهمة في اجمالي الدين العام بلغت نحو (66.31%)، اما في عام 2019 فقد شهدت قيمة الدين الخارجي انخفاضاً لتبلغ نحو (79,991,800) مليون دينار وبنسبة مساهمة في اجمالي الدين العام بلغت نحو (67.60%)، بينما ارتفعت قيمة الدين الخارجي لتبلغ نحو (87,898,275) مليون دينار في عام 2020 ويعود سبب الارتفاع الى تفشي وباء كورونا الذي أدى بدوره الى تعطل الاقتصاد العالمي والمحلي مما اثر على أسعار النفط بالانخفاض وتراجع الإيرادات الامر الذي أدى الى حدوث عجز في الموازنة العامة مما أدى الى لجوء الدولة الى طلب قروض جديده لمواجهة الزيادة الحاصلة في الانفاق والايفاء بالتزاماتها، استمرت قيمة الدين الخارجي بالارتفاع حتى بلغت في عام 2021 حوالي (92,604,880) مليون دينار .

الجدول (5) الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2021)/ مليون دينار

السنة		% التغير
2004	186,021,778	...
2005	147,896,256	- 20.50
2006	109,576,098	- 25.91
2007	92,868,745	- 15.25
2008	76,307,859	- 17.83
2009	75,218,130	- 1.43
2010	66,720,420	- 11.30
2011	71,682,390	7.44
2012	67,285,196	- 6.13
2013	68,466,354	1.76
2014	68,128,236	- 0.49
2015	67,060,070	- 1.57
2016	75,386,500	12.42
2017	77,787,920	3.19
2018	82,319,440	5.83
2019	79,991,800	- 2.83
2020	87,898,275	9.88
2021	92,604,880	5.35

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، سنوات متعددة (2004-2021)

6. قياس وتحليل دور الانضباط المالي في اجمالي الدين العام

هنا سوف يتم قياس وتحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة وذلك من خلال اتباع منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

6.1. توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس

ان مرحلة توصيف الانموذج القياسي تعد من أهم المراحل، اذ يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين متغيرات البحث بصورة رياضية وقياسية وفقاً للنظرية الاقتصادية, أيضاً تظهر أهمية هذا الجانب من البحث في دعم نتائج التحليل من خلال استخدام الطرائق القياسية فضلاً عن مجموعة من الاختبارات التي يمكن من خلالها التوصل الى نتائج تمكننا من أثبات فرضية البحث أو نفيها، ومن أجل تحقيق ذلك تم اللجوء الى البرنامج الاحصائي ((Eviews10، اذ تم أجراء اختبارات السكون وتبين أن البيانات كانت عبارة عن خليط قسم منها ساكن في المستوى الاصلي(At Level) والقسم الاخر ساكن في الفرق الأول(At First Difference) وبتحقق هذا الشرط تم اللجوء الى انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) وقد تم اعتماد بيانات نصف سنوية للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للمدة(2004-2021) وتم توصيفها وتصنيفها حسب الجدول والمعادلات التالية:

ERN= f (BAB,DEN,DER,GOL)

ERN = B"0"+B1x1y+B2x2y+B3x3y+B4x4y+ut

الجدول (6) متغيرات النموذج القياسي

ĕÁÆśŧ £ Δ°√	ĕÁÆśŧ £ ˙…ô	ĕÁÆśŧ £ ‡¡ˇ
BAB	(%3) ⊧╚╔ו♣≈ □♣≈ ╚IJ—≈טת♣≈ ו╕— ‹	Σ♀ʊʒ♪
DEN	(%60) ⊧╚╔ו♣≈ □♣≈ fl╔▲♣≈ ח●♣≈ «‹	Σ♀ʊʒ♪
DER	%100 (» ╔♀ ◎ ≈ ◗ IJ—≈טת♣≈ ‡—≈ט ╚ ‹	Σ♀ʊʒ♪
GOL	(é– ╔ʊתס╫ċ≈ ‹ ╔IJ—ċ≈טת♣≈ ╚╕♣≈ «▬╔♀♣≈	Σ♀ʊʒ♪
ERN	fl╔▲♣≈ ח●♣≈	■E╔╚

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

6.2. تحليل نتائج السكون

من أجل معرفة درجة سكون المتغيرات المستخدمة في الانموذج القياسي، تم أجراء إختبار ديكي فوللر المعدل (ADF) واختبار فيلبس بيرون (P.P) وكما يلي:

6.2.1. نتائج اختبار ديكي فوللر المعدل (ADF)

حيث يتضح من الجدول (7) أن المتغيرات المتمثلة بـ (BAB) و(DER) غير ساكنين في المستوى الأصلي(Level At) بينما قد سكنا عند أخذ الفرق الأول I(1) وهذا يعني أن هذه المتغيرات تعاني من وجود جذر وحدة، لذلك نقبل فرضية العدم(H0) التي تعني عدم سكون السلسلتين بحسب قيمة (Prob)التي كانت أكبر من (0.05%) ونرفض الفرضية البديلة (H1)، بينما كانت بقية المتغيرات ساكنة في المستوى الأصلي لها(At Level) اذ كانت قيمة (Prob) أقل من (0.05%) بمعنى عدم وجود جذر وحدة بين المتغيرات لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على سكون السلسة الزمنية بين المتغيرات اذ تُعد السلسلتان متكاملتين من الدرجة الأولى I(0)

الجدول (7) نتائج اختبار ديكي فوللر المعدل

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

Variables		At Level			At First Difference		
		With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
BAB	I1	0.1832	0.1892	0.0336	0.0000	0.0003	0.0000
DEN	0I	0.0003	0.0342	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
DER	I1	0.1419	0.1632	0.5372	0.0000	0.0003	0.0000
GOL	I0	0.1375	0.0189	0.0350	0.0000	0.0005	0.0000
ERN	0I	0.0476	0.0165	0.0620	0.1906	0.7497	0.0162

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

6.3. تحليل نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يستخدم اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين (BAB,DEN,GOL,DER) كمتغيرات مستقلة والدين العام (ERN) كمتغير تابع من خلال مقارنة احصائية (F-statistic) مع القيمة الجدولية الدنيا والعليا وكما في الجدول الاتي:

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	**10.14147**	5
القيمة الجدولية (Critical Value Bounds)		
Significance	**I0 Bound**	I1 Bound
%10	**2.63**	3.35
%5	**3.1**	3.87
%2.5	**3.55**	4.38
%1	**4.13**	5

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

من الجدول (8) يتبين أن قيمة (F-statistic) قد بلغت (10.14147) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى اذ بلغت (3.87) عند مستوى معنوية (0.05%) لذلك نرفض فرضية العدم(H0) ونقبل الفرضية البديلة(H1)، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين (BAB,DEN,DER,GOL) كمتغيرات مستقلة والدين العام (ERN) كمتغير تابع أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بينهما.

6.4. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد

يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فضلاً عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة عودة النموذج الى التوازن في الاجل الطويل كما في الجدول (7).

الجدول (9) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob (i
D(ERN(-1))	**-1.062719**	**0.136525**	**-7.784085**	**0.0000**
D(GOL)	**-38332.73**	**8774.153**	**-4.368825**	**0.0009**
D(GOL(-1))	**-56850.59**	**9190.051**	**6.186101**	**0.0000**
D(DER)	**-1042903.**	**303903.1**	**3.431696**	**0.0050**
D(DER(-1))	**-1591278.**	**285849.7**	**-5.566836**	**0.0001**
D(DEN)	**591309.8**	**26877.87**	**21.99988**	**0.0000**
D(DEN(-1))	**442210.7**	**55117.00**	**8.023129**	**0.0000**
D(BAB)	**1872009.**	**763392.2**	**-2.452224**	**0.0305**
D(BAB(-1))	**3384605.**	**725792.0**	**4.663327**	**0.0005**
CointEq(-1)*	**-0.207314**	**0.020090**	**10.31918**	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

يتضح من الجدول (9) وجود علاقة عكسية بين (GOL) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع أي أن زيادة الاستدانة وفق مبدأ القاعدة الذهبية بمقدار واحدة يؤدي الى تخفيض الدين العام بمقدار(-38332.73)عند مستوى معنوية(Prob= 0.0009)، ويعزى السبب الى ان الاستدانة وفق القاعدة الذهبية يكون من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تزيد الانتاج ومن ثم يزداد النمو الاقتصادي وتسدد الحكومة جزء من الديون التي بذمتها وينخفض الدين العام, كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين(DER) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع اذ أن توازن الموازنة يؤدي الى تخفيض الدين العام بمقدار (1042903-0.)عند مستوى معنوية(Prob =00050.)، اذ ان توازن الموازنة يعني عدم وجود صدمة ومن ثم عدم وجود حاجة للاستدانة، أيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين (DEN) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع اذ أن زيادة(DEN) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار(591309.8)عند مستوى معنوية(Prob= 0.0000)، ويعزى سبب ذلك الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج بسبب الازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي منها أزمة 2008 وأزمة العام 2014 وكذلك أزمة (CVVID-19) والتي تسببت بانخفاض أسعار النفط مما اضطرت الحكومة العراقية الى الاستدانة لتمويل النفقات العسكرية وكذلك الرواتب والأجور، أيضاً أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين (BAB) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع, اذ أن زيادة (BAB) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار (0.187200) عند مستوى معنوية (Prob= 0.0305) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والسبب في ذلك هو أن زيادة نسبة عجز الموازنة الى الناتج عن الحد المقبول وهو (3%) حسب اتفاقية ماستريخت الأوربية يؤدي الى زيادة الدين العام لتغطية عجز الموازنة, كذلك أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)بلغت قيمته (0.207314-) سالبة ومعنوية باحتمالية(Prob= 0.0000) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الأجل، كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن(20%) من الاختلال التوازني(عدم التوازن في الأجل القصير) في (C1) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالمدة الحالية(t) باتجاه العلاقة التوازنيه طويلة الأجل نتيجة أي صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

6.5. تقدير العلاقة طويلة الأجل

يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الأجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

وكالآتي:

الجدول (10) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
GOL	-467724.0	112531.6	4.156378	0.0013
DER	-0.135049	3809521.	-3.545060	0.0040
DEN	472204.3	335502.1	-1.407455	0.0347
BAB	0. 276550	8731135.	3.167406	0.0081
C	1.43E+09	3.87E+08	3.700676	0.0030

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

يتضح من الجدول (10) وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين (GOL) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع أي أن زيادة الاستدانة وفق مبدأ القاعدة الذهبية بمقدار واحدة يؤدي الى تخفيض الدين العام بمقدار(-0.467724)عند مستوى معنوية(Prob= 0.0013)، ويعزى السبب الى ان الاستدانة وفق القاعدة الذهبية يكون من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تزيد النمو الاقتصادي وتسدد الحكومة جزء من الديون التي بذمتها وينخفض الدين العام، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين(DER) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع اذ أن توازن الموازنة يؤدي الى تخفيض الدين العام بمقدار (-0.135049)عند مستوى معنوية(Prob= 0040.)، أيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين (DEN) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع اذ أن زيادة(DEN) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار(472204.3)عند مستوى معنوية(Prob= 0.0347)، ويعزى سبب ذلك الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج بسبب الازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي منها أزمة 2008 وأزمة العام 2014 وكذلك أزمة (CVVID-19) والتي تسببت بانخفاض أسعار النفط مما اضطرت الحكومة العراقية الى الاستدانة, أيضاً أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين (BAB) كمتغير مستقل و(ERN) كمتغير تابع، اذ أن زيادة (BAB) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار (0. 276550) عند مستوى معنوية (Prob= 0.0081) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والسبب في ذلك هو أن زيادة نسبة عجز الموازنة الى الناتج عن الحد المقبول وهو (3%) حسب اتفاقية ماستريخت الأوربية يؤدي الى زيادة الدين العام لتغطية عجز الموازنة.

6.6. إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة

لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكالاتي:

6.6.1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test): يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكالآتي:

الجدول (11) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.594936	Prob .F (2,10)	0.1237
Obs-R-squared	10.25000	Prob. Chi-Square(2)	0.1478

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

يتبين من الجدول (11) أن قيمة (F- statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.1237) وهي أكبر من (0.05%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم يجب ان نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة(H1) التي تنص على وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

6.6.2. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH Test): يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، كما موضح فيما يأتي:

الجدول (12) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.287205	Prob .F (1,27)	0.2665
Obs*R-squared	1.319640	Prob. Chi-Square(1)	0.2507

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

اذ يوضح الجدول (12) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين (ARCH) اذ بلغت قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية (0.2665) وهي أكبر من ((0.05 وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب أن نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

6.6.3 اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للأنموذج: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكالآتي:

الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

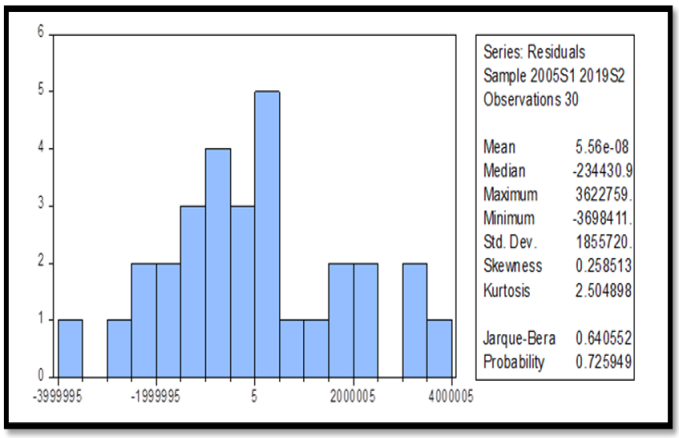

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

يتضح من الشكل (3) أن قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.725949) وهي أكبر من ((0.05, وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن هنا يجب أن نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

6.6.4. اختبارات استقرار الأنموذج: يبين الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي لبواقي أنموذج البحث، اذ يتبين لنا من خلال الشكل أن أنموذج الدراسة مستقراً طيلة مدة

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

البحث، وذلك لعدم خروج السلسلة المتصلة والمتعرجة عن الحدود الحرجة المتقطعة.

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

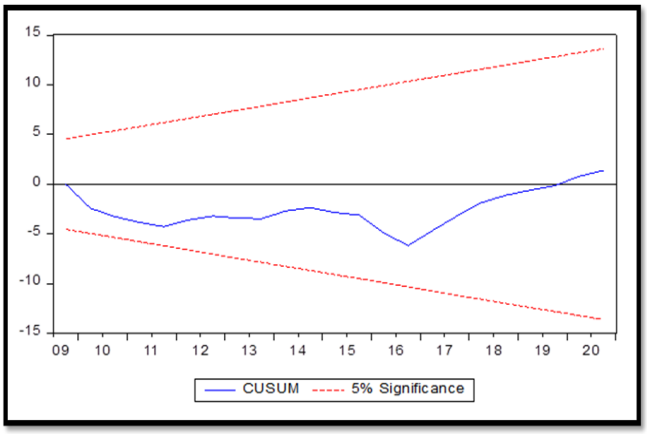

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10

7. الخاتمة

7.1. اثبت التحليل القياسي ان الانضباط المالي يؤدي الى تقليل حجم الدين العام بشقي الداخلي والخارجي.

7.2 ان المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد العراقي في قواعد الانضباط المالي لا تعكس واقع الاقتصاد انما كان سببها زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع الطلب عليه وزيادة الكميات المصدرة منه، اذ لا يدل ذلك على تحقيق الانضباط المالي في العراق وتأكيد على ذلك عندما ننظر الى الأعوام التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية نرى ان الاقتصاد العراقي تعرض الى أزمات مالية مما يدل على ان الاقتصاد يمثل اقتصاداً هشاً يعتمد على الإيرادات النفطية.

7.3. انتشار الفساد المالي والإداري مما أدى الى هدر الكثير من الموارد المالية والاقتصادية وعدم توجيه الانفاق العام توجيهاً ذو كفاءة وفاعلية وعدم الاعتماد على سياسة رشيدة هدفها زيادة إنتاجية الانفاق مما أدى الى زيادة الانفاق بصورة غير عقلانية وغير رشيدة جلها كانت على الجانب الاستهلاكي وعدم توجيها نحو الانفاق الاستثماري.

7.4. أظهرت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المستقلة (BAB,DEN,DER,GOL,) فسرت (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بالدين العام (ERN).

7.5 أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة (BAB,DEN,DER,GOL,) والمتغير التابع (ERN)، وأن القاعدة الذهبية وقاعدة توازن الموازنة يرتبطون بعلاقة عكسية مع المتغير التابع الدين العام اذ ان زيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الدين العام بمقدار (38332.73,0.192741,0.10429)، بينما ترتبط قاعدة عجز الموازنة وقاعدة الدين الى الناتج بعلاقة طردية مع الدين العام، اذ أن زيادتهم بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الدين العام بمقدار (591309.8,0.187209).

المصادر

المصادر العربية

احمد، احمد خضير، احمد، ناجي حسن، محمود، خطاب عواد (2023)، دور قواعد الانضباط المالي في الحد من الازمات المالية للاقتصاد العراقي للمدة (2015-2021)، مجلة الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء (عدد خاص).

العاني، عماد محمد علي (2018)، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة العراق للطباعة، بغداد، العراق

الحاروني، محمد السيد علي. (2011). الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر 2001/2000–2010/2009. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (19)، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة

رشيد، ايناس محمد، جمعة، احمد إبراهيم، محسن، إبراهيم حميد (2021)، تحليل إثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية، العدد (52 ج 3).

طالب، ريام علي (2018)، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين العام في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

فرج، حسين مهجر، عبد اللطيف، عماد محمد علي. (2018). دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 16(59).

فيصل، غازي فيصل، شبيب، عبدالرزاق إبراهيم، بتال، احمد حسين (2023)، تحليل مؤشرات الانضباط المالي واثرها في الاستقرار النقدي دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة الريادة للمال والاعمال- المجلد الرابع- العدد (1).

محمد، عمرو هشام، حميد، أحمد حافظ. (2018). "دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي."، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (64).

مرزوك، عاطف لافي، حمزة، رجاء قاسم (2021)، الدين الحكومي الخارجي في العراق- المحتوى والاثار في الأداء الاقتصادي للمدة (2003-2019) "، مجلة الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، العدد63، كانون الأول.

نجوى سمك (2021) "السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية وإدارة الازمات: كوفيد-19- مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد: (1)، جمهورية مصر العربية.

وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، دائرة الدين العام (2004-2021)

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية (2004-2021)

البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2021)

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2004-2021)

المصادر الأجنبية

Al-Delawi, A. S., & Ramo, W. M. (2020). The impact of accounting information system on performance management. Polish Journal of Management Studies, 21(2), 36-48.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736

Kaya, Ayes ،Huseyin Sen (2013) ،"How To Achieve And Sustain Fiscal Discipline In Turkey: Rising Taxes ،Reducing Government?" ،Romanian journal of fiscal policy ،vol 4، no 1.

Massoudi, A. H., & Birdawod, H. Q. (2023). Applying knowledge management processes to improve institutional performance. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 7(1), 1-10.

, S., & Adderley, S. (2007). Fiscal Discipline in the Achievement of Fiscal and Debt Sustainability and Growth in The Bahamas. In CCMF's Annual Monetary Studies Conference

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1736